مركز تكامل للدراسات والأبحاث

قراءة في كتاب

حياة الديمقراطية وموتها

لمؤلفه "جون كين"

ابراهيم شليح

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق سلا.

14 يونيو 2023

ALL RIGHTS RESERVED

جميع الحقوق محفوظة

نبذة عن الكاتب والكتاب:

مراجعة كتاب صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2021، عنوانه "حياة الديمقراطية وموتها" (1247 صفحة حجم ورق متوسط، موثق ومفهرس)، ويتألف من أحد عشر فصلًا موزعة في ثلاثة أقسام، ترجمه للغة العربية "محمد العزير"[1] عن الكتاب الأصلي ل "جون كين"[2] بالإنجليزية (The Life and Death of Democracy)، الذي تناول فيه معنى الديمقراطية ومؤسساتها، ورصد جذورها التاريخية، واتجاهاتها المعاصرة ويتطرّق إلى جميع المحطات التي ارتكبت فيها الديمقراطيات أخطاءً في مسارها التاريخي.

يبحث المؤلف في تاريخ الديمقراطية، الذي يرى بأنه قد شهد مراحل اتسمت بثلاثة نماذج مختلفة للحكم؛ وهي (ديمقراطية التجمع أو المجلسية وديمقراطية التمثيل، وديمقراطية الرقابة)، ويشكك جون كين في فرضية أن الديمقراطية معيار عالمي يعبر عن القيم الغربية، إذ يرى أن مستقبل الديمقراطية ليس مرتبطا بالغرب ولا بالديمقراطية التمثيلية، ويحذر من أن ديمقراطية اليوم هي الأكثر هشاشة.

ملخص:

تهدف هذه المراجعة لكتاب "حياة الديمقراطية وموتها" لمؤلفه "جون كين"، للبحث في معنى الديمقراطية ومؤسساتها، ورصد جذورها التاريخية واتجاهاتها المعاصرة، حيث تطرق الكتاب -وهو المحاولة الأولى للكتابة عن حياة الديمقراطية وأيامها منذ أكثر من قرن- لجميع المحطات التي ارتكبت فيها الديمقراطيات أخطاء في مسارها التاريخي، الذي يرى المؤلف بأنه قد شهد مراحل اتسمت بثلاثة نماذج مختلفة للحكم؛ وهي: ديمقراطية التجمع أو المجلسية، وديمقراطية التمثيل، وديمقراطية الرقابة، ويشكك في فرضية أن الديمقراطية معيار عالمي يعبر عن القيم الغربية، إذ يرى أن مستقبل الديمقراطية ليس مرتبطا بالغرب ولا بالديمقراطية التمثيلية، ويحذر من أن ديمقراطية اليوم هي الأكثر هشاشة.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية، المجلسية، التمثيلية، الرقابية، التاريخ.

1- كاتب وإعلامي، حاصل على شهادة الماجستير من جامعة سان فرانسيسكو في كاليفورنيا، أكمل برنامج الدكتوراه في العلوم السياسية في ميشيغن، له مجموعات قصصية وإصدارات روائية.

2- أستاذ العلوم السياسية في جامعة سيدني ومركز برلين للعلوم الاجتماعية، وأستاذ بارز في جامعة بكين للدراسات الأجنبية، أسّس مركز دراسة الديمقراطية في لندن سنة 1989، وهو أول مركز لأبحاث الديمقراطية في العالم. وأسّس شبكة سيدني للديمقراطية، وكان مديرًا لها. عُرِف عالميًا بفكره الإبداعي بشأن الديمقراطية، وله مؤلفات عدة، أبرزها كتبه الحائزة على جوائز والأكثر مبيعًا: "توم باين: حياة سياسية (Tom Paine: A Political lif ,1995)، و"العنف والديمقراطية" (Violence and Democracy, 2004)، و"الديمقراطية وانحطاط وسائل الإعلام" (Democracy and Media Decadence, 2013)إضافة إلى الكتاب الذي بين أيدينا، "حياة الديمقراطية وموتها"، الذي صدر باللغة الصينية، والإسبانية، والبرتغالية، والكورية، والبرازيلية. وقد تم ترشيحه لجائزة بالزان، وجائزة هولبرغ (2021)، لمساهماته العالمية البارزة في العلوم الإنسانية.

Summary:

This review of the book "The Life and Death of Democracy" by John Keane aims to investigate the meaning of democracy and its institutions, to examine the meaning of democracy and its institutions, and to monitor its historical origins and contemporary trends.

The book touched that the democracies made mistakes in their historical path. The author sees that the historical path was characterized by three different models of governance; they are assembly or council democracy, representative democracy, and oversight democracy. He questions the hypothesis that democracy is a global standard that expresses Western values, as he believes that the future of democracy doesn't associate with the West or representative democracy, and warns that democracy became more fragile.

Keywords: democracy, council, representativeness, oversight, history.

مقدمة:

بدأ العالم يبدو كمشهد من مسرحية لشكسبير، إنها فترة من العواصف والضغوط الشديدة، فيها الكثير من الأمور المفاجئة في مجال الديمقراطية، لدرجة نعجز معها عن فهم الأمور من شدة غرابتها، ويقول كثيرون إن أزمة الديمقراطية يحركها غياب المساواة المتفاقم بين الفقراء والأغنياء وانهيار الأنظمة الحزبية والتراجع في شعبية السياسيين والسياسة وصعود الصين وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية[3]..، ويقول آخرون إن هذا غلو ومبالغة، وأن الأمور ستعود إلى طبيعتها والعواصف السياسية ستهدأ.

ما ستحاول هذه القراءة إظهاره، هو أن هذه الفترة مختلفة، وأنه من المهم اكتساب معرفة قوية بالتاريخ لفهم ما الجديد فيها، هناك بالطبع الكثير من أوجه التشابه مع فترة العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، حين تعرضت الديمقراطية وخاصة البرلمانية لضربة قاتلة، ولم تتبق سوى 12 دولة ديمقراطية على وجه الأرض في صيف 1945.

لكن المؤلف يقول، إن الفترة الحالية من زمننا ليست مجرد تكرار لفترة العشرينات والثلاثينات، وأن ما نحتاجه هو فهم راسخ للتاريخ لنفهم ما الجديد في عصرنا الحالي، بالرغم من أوجه التشابه بينهما، لوجود مخاوف انهيار الديمقراطية وتدميرها ببطء، بفعل الفجوة المتنامية بين الأغنياء والفقراء، لتصبح نظاما سياسيا مختطفا من جانب الأغنياء وأصحاب النفوذ، وهو احتمال حقيقي قائم.

نهدف هنا إلى توضيح ما الجديد في الأعوام الأولى من القرن 21، ونحاول من خلال هذه القراءة التحليلية، توفير بديل لهوس جمع البيانات، فعلى سبيل المثال في مجال العلوم السياسية يعتبر جمع المعلومات وتحليلها الوسيلة المناسبة للبحث في الديمقراطية، والمشكلة في هذا النهج المنتشر على نطاق واسع هو أنه يؤدي إلى النسيان، إذ يقول علماء السياسة إن البيانات والحقائق من العصور السابقة غير متوفرة.

لنشكك في القول التقليدي المبتذل بأن الديمقراطية ولدت في أثينا، أو الافتراض الإستشراقي المتعصب بأن العالم الإسلامي ليس له أيّ إسهام في تاريخ الديمقراطية. ونشكك في بعض المبادئ الأساسية المعتادة في دراسة الديمقراطية، ومنها أن "صامويل هانتنغتون" واسع الأثر بحدوث موجة ثالثة من الديمقراطية بدأت في أول السبعينات بالإطاحة بالحكم العسكري في البرتغال.

لكن المؤلف يحاول تبيان أن جيلنا يمكن قراءته على نحو مختلف، وإن هذا هو عصر الديمقراطية الرقابية، وميلاد الديمقراطية الرقابية بعد سنة 1945 كانت آثاره أضخم بكثير، وإن تطور الديمقراطية لا يتبع مسارا أحاديا مستقيما، وإنه على العكس مما يذهب إليه "فرانسيس فوكوياما" وآخرون، لا يوجد خط أحادي تسير فيه الأحداث والشخصيات واللحظات الفارقة في تاريخ الديمقراطية، بل به أنساق متضافرة ووتيرات متعددة، ولا

[3] - Crisis of democracy:

_ Driven by growing inequality between rich and poor.

_ Driven by the breakdown of party systems.

_ Driven by the unpopularity of politics.

_ Driven by the rise of CHINA and decline of the USA and other such factors.

نغفل هنا الانتكاسات التي واجهتها الديمقراطية والتي وصلت إلى تدميرها في بعض الأحيان. وهنا يشدد جون كين (John Keane)بأن تاريخ الديمقراطية سجله في العادة أعداؤها، وهي النقطة التي أشارت لها المؤرخة الفرنسية "نيكول لورو" (Nicole Loraux). إذن لماذا نتعب أنفسنا بالرجوع إلى تاريخ الديمقراطية؟ لماذا من المهم أن نتذكر وقائع مضت في بدايات القرن 21؟

السبب الأوضح هو أننا سنلتقي مجموعة من الأشخاص المنسيين، والذين ماتوا في سبيل الديمقراطية، أشخاص أظهروا لنا أن الديمقراطية تظل السلاح الأهم الذي اخترعه البشر حتى الآن، سلاح في مواجهة إساءة استغلال السلطة.

هذه القراءة هي أيضا تحليل سيكو-سياسي نوعا ما تفاعلا مع مؤلف الكتاب؛ فهو يضع الديمقراطية على سرير المحلل النفسي، ويقدم تفاصيل جديدة عن جذورها الغامضة، والأهمية المعاصرة للمؤسسات والمثل القديمة، وهي قراءة تشحذ الحس الزمني وإدراك أن الماضي حاضر في المستقبل، وسيظل حاضرا فيما سيأتي بعده، أي أن هناك صلة بين الماضي والحاضر والمستقبل، ومن ثم التأكيد على أن تاريخ الديمقراطية لم يكتب بعد بالكامل. ونوضح هنا أنه رغم غياب ضمانات على بقاء الديمقراطية، فإن تذكر الماضي مهم لها بقدر ما هو مهم في حياتنا الشخصية، إن الانتباه للتاريخ يجبرنا على أن نفكر في خصائص عصرنا وما هو جديد فيه لكي نواكب العصر، وإدراك التاريخ يتيح لنا الفرص لفهم من نحن وكيف يمكن أن نصير في هذه الفترة المقلقة من الانتكاسات أو هذه اللحظة الشكسبيرية من الاضطرابات والعواصف والضغوط، حسب وصف المؤلف، إن التاريخ مهم حقا لأن الديمقراطية هي ولادة التغيير السياسي والاجتماعي.

إن فكرة أن الديمقراطية هي ولادة التغيير تبدو فكرة محيرة، لكنها مهمة لفهم ما هي الديمقراطية وما كانت عليه على مدار تاريخها. يمكن أن نقول إن الديمقراطية غيرت مسار تاريخ البشرية، وقد فعلت هذا بمساءلة وإسقاط سلطة الملوك والطغاة والدول الفاسدة وإمبراطوريات كاملة يديرها أباطرة قساة أو متهورون، وقد أسهمت في جعل التاريخ ممكنا، وهذا يعني أنها نظريا هي أول شكل إنساني من أشكال الحكم، وهي تقتضي أمرا ما زال له وقع راديكالي حتى الآن، وهو أن البشر يمكنهم عن وعي بذاتهم أن يخترعوا مؤسسات تمكنهم بالتحديد من الاجتماع على قدم المساواة وتقرير طريقة العيش المشترك على ظهر الكوكب.

أولا: الديمقراطية المجلسية

يقول المؤلف أنه وفقا للسردية التقليدية نشأت الديمقراطية المجلسية في أثينا شرق المتوسط، في وقت ما بين أواخر القرن السادس وأوائل الخامس قبل الميلاد، وهذه أشبه بخرافة تأسيسية زرعها باحثون وسياسيون، من أمثال "جورج غروت" (George Grote) الذي قال إن أهل أثينا كانوا فخورين بديمقراطيتهم، ف "ديموس" تعني الشعب و"قراطيا" تعني الحكم. ووفقا لهذا المنظور منحت أثينا النموذج الديمقراطي للعالم وأعطته أجنحة ليطير إلى باقي الأنحاء، وهذه هي أسطورة الديمقراطية المصنوعة في أثينا، والتي يتضح بأنها لم تكن بهذه البساطة.

فلنتناول في هذه القراءة مصطلح الديمقراطية، حيث إنه من المثير للاهتمام أننا لا نعرف بالتحديد من صاغ هذه الكلمة وأين؟ لكن وفقا للأساطير ازدهرت هذه الكلمة في عالم الديمقراطية الإغريقية، وهناك سجلات تثبت ذلك، فعلى سبيل المثال استعملها "أنتيفون" في خطاباته أمام المجمع الإغريقي في أثينا، وتحدث في موضع من خطبة "للقادة" (for the choragus) عن عادة تقديم القرابين ل"ديمقراطيا" أو "إلهة الديمقراطيا"، وتحدث عنها "هيرودوت" (Herodotus) أول المؤرخين، وكذلك المؤرخ والكاتب السياسي "زينوفون" (Xenophon)، الذي كان يعادي الديمقراطية علنا، وهناك فقرة مهمة من عمل وصل إلينا يحتوي كلمة الديمقراطية في مسرحية تدعى "المتوسلات"، وقد أحبها الأثينيون كثيرا وكتبها "إسخيلوس" (Aeschylus) وتم تدوينها في 463 قبل الميلاد، وتقول: "امتلأ الهواء بالأيدي اليمنى المرفوعة عاليا، التي تصوت بالتمام والكمال لتحول ديمقراطية القرارات إلى قوانين".

في الواقع حسب جون كين، إن شعلة الديمقراطية القائمة على المجالس، اكتشفت وأنيرت أولا في الشرق في أراضي سوريا والعراق وإيران المعاصرة، وهناك ظهر لأول مرة الحكم الشعبي الذاتي، وقد انتشرت إلى الشرق نحو شبه الجزيرة الهندية في بداية العصر الفيدي، حين تشكلت جمهوريات قائمة على مجالس الحكم الذاتي إلى الغرب، على سبيل المثال عبر المدن الفينيقية مثل "جبيل" و"صيدا" ومنها إلى أثينا، حيث في القرن 15 قبل الميلاد تبناها الأثينيون، باعتبارها إسهام فريد من الغرب لبقية العالم في مقابل همجية الشرق، إن تأسيس المجالس العامة هو السمة المحددة للمرحلة الأولى من تاريخ الديمقراطية، فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بأثينا، لكنها نشأت قبل ذلك بكثير في عام 2500 قبل الميلاد تقريبا في المنطقة الجغرافية التي تسمى اليوم بالشرق الأوسط.

والأدلة الآن واضحة على أنه قبل خمسة آلاف عام ولدت المجالس العامة، وذلك في المناطق الريفية والمدن (منذ عام 3200 قبل الميلاد أو نحو ذلك)، هناك في مدن سوريا ما بين النهرين ومنها "لارسا" و"ماري" و"نابادا" و"نيبور" و"أور" و"تل البيعة" و"بابل" و"أوروك".

إننا ندين بالفضل الأكبر في اكتشاف فكرة "أن المجالس في سوريا ما بين النهرين قبل أعوام طويلة من نشأة أثينا قد سببت صداعا للملوك"، لعالم الآثار الهولندي "توركيلد جاكبسون" (Thorkild Jacobsen)، الذي طور نظرية "الديمقراطية البدائية" (Theory of Primitive Democracy)، فحسب جون كين ينبغي التعامل مع هذا المفهوم بحرص بالغ، لأن الحديث عن الديمقراطية البدائية يلمح أن هذه المجالس القديمة في سوريا ما بين النهرين لها صلة بالديمقراطية النيابية الحديثة، على سبيل المثال، كما كان أهل "لاجاش" و"ماري" و"بابل" هم إخوة ل "جيمس ماديسون" و"ونستون تشرشل" و "جواهر لال نهرو"، وهذه فكرة مضللة بالطبع.

نعرف من هذا أن الديمقراطية المجلسية هي اختراع شرقي أو باللاتينية (Exorienté Lux) "نور من الشرق"، فمشعل الديمقراطية المجلسية أضيئ في الشرق أولا وليس في الغرب. كيف كانت هذه المجالس إذن؟ وكيف أدت وظائفها؟ ومن شارك فيها؟

تظل الأدلة شحيحة وناقصة بالطبع، فالديمقراطية تكتم أسرارها، لكن الأمر الذي أوضحه جاكبسون ودعمه علماء آثار لاحقون، هو أن هذه المجالس كانت مستلهمة من الخرافات، وهي أنظمة عقائدية منحت الناس إحساس بالهداية ومنحتهم خريطة تبين موقعهم في الزمان والمكان.

ونحن نفكر في الديمقراطية عادة على أنها علمانية، لكنها ليست كذلك، فحين نتناول نشأة مجالس الحكم الذاتي نجد بأنها مرتبطة ارتباطا عميقا بالإيمان بتعدد الآلهة، حيث كان إنشاء المجالس أشبه بمشاركة الناس في العالم المقدس للآلهة، كأنهم يتضرعون للآلهة طلبا للنعم. إذن ماذا حدث لهذه المجالس القديمة في سوريا وبلاد ما بين النهرين؟ هل احتضرت ببطء مخلفة الآثار للبشرية؟

يقول جون كين، إنه في الواقع تشير الأدلة إلى أنها نقلت العدوى، وقد ذكر بالفعل أن المجالس انتقلت إلى الشرق، على سبيل المثال إلى شبه الجزيرة الهندية، ونعرف أيضا أنه بفضل التجارة النهرية ومسارات القوافل فإن ممارسة المجالس بما هي اجتماع الناس على قدم المساواة ليقرروا كيفية العيش المشترك انتقلت إلى الغرب أيضا. كانت هدية إن شئنا القول جاءت عبر الأراضي الفينيقية وتغلغلت جذورها، ويرجح أن مئة دولة-مدنية إغريقية على الأقل ذاقت مذاق الديمقراطية في مرحلة أو أخرى.

لقد عانت الديمقراطية المجلسية القديمة ببلاد الإغريق من مواقف عديدة نتيجة التدخل العسكري ومؤامرات الأثرياء والطغاة، وفي بعض الأحيان من الثلاثة مجتمعين، فالأدلة التاريخية تذكرنا بهشاشة الديمقراطية وضبابيتها، وأنه لا يمكن إسقاطها بسهولة شديدة مثل ورقة الخريف.

لقد تحدث "كلود لوفور" (Claude Lofort) عن الصفة الوحشية في الديمقراطية (The Savage Quality of Democracy)، ويقصد بها كما نرى في الديمقراطيات المجلسية الإغريقية؛ أن الديمقراطية لها جانب راديكالي، فهي تشكك في علاقات القوة القائمة حيث تشير الأدلة إلى أن العديد من الديمقراطيات نشأت في تلك الفترة في محاولة لمقاومة الإقطاعيين والجنرالات العسكرية والحكام المستبدين، وقد كانت علاجا للاستبداد وإساءة استعمال السلطة، وهذه القاعدة سنراها تتكرر كثيرا عبر تاريخ الديمقراطية، إذ رأينا هذه الخصلة الراديكالية الوحشية للديمقراطية تلعب دورا في أفضل الديمقراطيات المجلسية المدون تاريخها وأقواها في بلاد الإغريق، أثينا.

يذهب جون كين للقول إنه عند ميلاد الديمقراطية في أثينا نهاية القرن الخامس وبداية السادس قبل الميلاد، كان عدد سكان أثينا نحو ثلاثين ألف رجل وامرأة وطفل وعبد، ومع ترسيخ الديمقراطية تضاعف هذا الرقم، بفعل وفود عشرات الآلاف من المقيمين الأجانب، واكتسبت أثينا سمعة عظيمة بفضل الديمقراطية فيها. فكيف كانت الحياة في ديمقراطية أثينا؟

تشير الأدلة إلى أن الكثير من سكان أثينا افتخروا بأنفسهم باعتبارهم أشخاصا بنوا لأنفسهم موطنا ثانيا، كانت الديمقراطية فيه وسيلة ليكونوا جزءا من العالم ويفهموه، لقد منحتهم المعنى وحسا بالازدهار وهو ما أسماه أهل

أثينا بالهيئة، وكان الأمر كما لو أن "الأغورا" أو الساحة التي يجتمع فيها الناس "تلة بنيكس" حيث كان المجلس يجتمع، تمنح أهل أثينا حسا قويا بالواقع وتؤكد وجودهم كل يوم لدرجة أن الفيلسوف الباكي كما أسموه "هرقليطس" (Heraclitus) قال، إن من لا يشاركون في المجلس يمكن اعتبارهم نياما أعطوا ظهورهم لبعضهم البعض.

لم تكن هذه الديمقراطية، كالديمقراطيات في سوريا وبلاد ما بين النهرين فقد ارتبطت بالآلهة ارتباطا وثيقا في أثينا أيضا، فالآلهة يمكنها معاقبة الديمقراطية إن ارتكب زعماؤها ظلما أو إن اتخذ المجلس قرارات حمقاء، حينها سيحل سوء الطقس وستفسد المحاصيل وتختفي الأسماك من شباك الصيادين، وقد ساعد ذلك على التكيف مع تقلبات الحياة، وذكرتهم بطبيعتهم الفانية ووجوب التواضع ومنحتهم أيضا حسا بالكرامة والمساواة ووضع حد للممارسات الاستبدادية للسلطة.

هذه كانت ديمقراطية بلا صحف ولا طباعة ولا تلفاز ولا راديو ولا إنترنت، فقد اجتمع الناس في "تلة بنيكس" وتواصلوا بالكلام المنطوق، والمذهل هو تشجيع الخطابات الجزئية ف "ديمقراطيس" المعروف بالديمقراطي الضاحك، أشار إلى أن التعبير الجريء الشجاع هو ما يميز ديمقراطية أثينا (Parrhesia)، وهذا عزز من الخصلة الوحشية في الديمقراطية؛ ف "بارهيزيا" فضيلة ديمقراطية، وتعني الكلمة أن تكون مستعدا للوقوف أمام المجلس العام وقول ما قد يسيء إلى السلطة وهو ما يتطلب شجاعة كبيرة. وقد كانت هذه الديمقراطية بلا أحزاب ولم تكن لدى سكان أثينا كلمة بمعنى "التمثيل"، ولم يرد في ذهنهم حتى الديمقراطية في صورتها التمثيلية، وخافوا من الأحزاب وفعلوا ما بوسعهم لمنع تكون الفصائل التي نسميها اليوم الأحزاب السياسية.

والجدير بالذكر أن الديمقراطية المجلسية في أثينا لم تكن ديمقراطية مباشرة دون موارية، واليوم ما زال الكثيرون يؤمنون بأن ديمقراطية أثينا كانت من أشكال الديمقراطية المباشرة الخالصة، ووجهة النظر هذه قدمها ونشرها المفكر السياسي والكاتب "جان جاك روسو"، حيث كتب: "عند الإغريق كل ما توجب على الناس فعله فعلوه بأنفسهم، فقد كانوا يلتقون باستمرار في المجلس العام ويعيشون في مناخ هادئ دون جشع وقام العبيد بكل العمل اللازم بينما الناس بحريتهم"، وهذا الإقتباس من كتاب "العقد الاجتماعي" (The Social Contract, Rousseau).

لقد رأينا أن لغة الديمقراطية أحدثت تغييرا عظيما عند تناولنا نشأة الديمقراطية المجلسية في تلك الحقبة التاريخية العظيمة التي تبدأ من سوريا وبلاد ما بين النهرين وتمتد لتشمل أقوى ديمقراطية في بلاد الإغريق وهي أثينا، فقد هددت الطغاة وأصحاب الأرض والأرستقراطيين، لذا ليس من المفاجئ أن مقاومة نشأت ضد الديمقراطية ونتيجة لها، في هذا الوقت كانت السياسة ما زالت تحت هيمنة الأرستقراطيين أصحاب الأملاك الذين كرهوا كلمة ديمقراطية وما تمثله.

يشير جون كين، إنه عادة عند الحديث عن كلمة الديمقراطية اليوم ومناقشة جذورها الإغريقية تترجم إلى الشعب (Demos)، وفعل يحكم أو إسم الحكم (Kratos)، لكن ما تنذر مناقشته هو أن الإسم والفعل حملا دلالات عسكرية أو أمنية قوية؛ فهي تعني أيضا أن تقهر وتسيطر وتتغلب على المقاومة، لذا بطريقة غريبة حملت الكلمة دلالات سلبية لأعداء الديمقراطية، فعلى سبيل المثال هناك كلمة لم تعد مستخدمة (Dimokratio) أو

(Demokrateo) وتحيل إلى (Democraization)؛ وهي فعل ترجمته الحرفية "التحول الديمقراطي"، ويعني التحكم والسيطرة على الآخرين، لذا فإن كلمة الديمقراطية من وجهة نظر منتقدي الديمقراطية الأرستقراطيين كانت سلبية.

تخبرنا الأدلة التي وصلتنا أن أعداء الديمقراطية من الفلاسفة والخطباء والأرستقراطيين حاربوا الديمقراطية بما هو أكثر من الكلمات، ففي أواخر القرن الخامس قبل الميلاد وقعت محاولتي انقلاب وقد كانت محاولتان يائستان من جانب أصحاب الأملاك وستتكرر المحاولات مرارا في تاريخ الديمقراطية، ويقول البعض إن هذه الأفعال اتجاه الديمقراطية تظل مشكلة أساسية تهدد بقاء الديمقراطيات المعاصرة وتعرقلها، وهنا نقابل حقيقة علمية وهي أن الديمقراطية الأثينية أصبحت إمبراطورية، إنها أول إمبراطورية في تاريخ الديمقراطية بأسره.

ثانيا: الديمقراطية التمثيلية (النيابية)

حتى الآن تناولنا نشأة الديمقراطية المجلسية التي خرجت من سوريا وبلاد ما بين النهرين وانتشرت إلى بلاد الإغريق وأشهر مدنها أثينا، ونتجه في هذه القراءة التحليلية مع كاتبنا، إلى التحقيب لمرحلة تاريخية ثانية، وهي عصر الديمقراطية النيابية (Representative Democracy) كما يطلق عليها، والتي كان مركز ثقلها منطقة الأطلنطي الوفيرة بالمياه من أوروبا إلى الجمهورية الأمريكية، من مدن مثل "بالتيمور" و"فيلاديلفيا" نزولا إلى "كاراكاس" و"فنزويلا" في أمريكا اللاتينية.

لقد كانت مرحلة جديرة بالملاحظة حسب جون كين، اخترعت فيها أولا المؤسسات النيابية، ولاحقا تحولت بعد صراع محتدم وطويل إلى مؤسسات ديمقراطية، بدأت هذه الفترة تقريبا في القرن الحادي عشر الميلادي، وتشمل الإسهامات والمقاومة العسكرية للحضارة الإسلامية في شبه جزيرة إيبيريا وتمتد حتى عشرينات وثلاثينات القرن الماضي، حين كان تدمير الديمقراطية النيابية في أنحاء العالم سمة مميزة لتلك الفترة، بفعل الحروب الممكننة والسلطات الشمولية والدكتاتورية التي أدت إلى تدمير روحها ومؤسساتها، فبحلول عام 1941 لم تبق سوى 11 ديمقراطية نيابية في العالم.

يظهر ملخص جيد لهذه الأحداث، في رسالة قصيرة ولاذعة كتبها الرئيس الأمريكي الراحل "طوماس جيفرسون" (Thomas Jefferson) في صيف 1816، تأمل فيها التغيرات التي طرأت في أسلوب وروح الحكم إبان فترة حياته، ووفقا له أدى وصول الديمقراطية إلى شكلها النيابي إلى تغيير ديناميات العالم الحديث جذريا، وشرح أن الإغريق لم يعرفوا التمثيل النيابي ولم يكن عندهم كلمة له، ولم يتمكنوا ببساطة من تخيل الديمقراطية النيابية الحديثة، ويرى جيفرسون أن الديمقراطية الحديثة حل لإشكالية ما إذا كان ينبغي للناس أن يحكموا أنفسهم أو تحكمهم فئة قليلة من الأرستقراطيين والمستبدين، وقد استعمل العبارة: "حكومة ديمقراطية لكنها نيابية مخصصة للعصور الحديثة"، هذا الشكل الجديد للحكم لم تكن له أي سابقة تاريخية وقد منح الناس وسيلة جديدة لحمايتهم من أنانية حكام لا يخضعون لسيطرتهم لفترات قصيرة، وبتوفيرها هذه الحماية كانت الحكومة الديمقراطية النيابية جديدة لدرجة أنها جعلت كل ما كتب قبلها عن بنى الحكم لا فائدة له وفقا لجيفرسون.

إن جرأة هذا الطرح تحيل إلى أسئلة مهمة من بينها سؤال حساس وصعب،[4] عن توقيت وكيفية بداية المرحلة الثانية من تاريخ الديمقراطية، وكيف اخترع هذا الشكل التاريخي الجديد من الديمقراطية الذي عرف لاحقا بالديمقراطية النيابية.

لكي نفهم هذا سنوضح في الأجزاء القادمة تبعا للتناسق البنائي لفصول الكتاب، تعقيدات هذه المسألة ومدى أصالة نموذج الديمقراطية النيابية، وسنتناول نقاط القوة والضعف فيه وتحولاته المعاصرة، ونطرح سؤال بالغ الأهمية، وهو ما إذا كان نموذج الديمقراطية النيابية يحتضر ونعيش حاليا مرحلة تاريخية ثالثة.

إننا حينما نتناول جذور نشأة الديمقراطية النيابية نجد أنه ليس صحيحا عدم حدوث أي تغير بعد هزيمة أثينا والمجالس في الجمهورية الرومانية، وهي وجهة نظر "روبرت دال"[5] (Robert Dahl) عميد العلوم السياسية الأمريكية، الذي قال في كتاب له عن الديمقراطية، إن الحكم الشعبي اختفى تماما باستثناء الأنظمة السياسية في قبائل صغيرة متناثرة من على وجه الأرض لنحو ألف عام.

لقد أورد "بوريس جونسون" (Boris Jonson) مثالا قبل أن يصبح رئيسا للوزراء في بريطانيا، وضمّنه في كتاب "حلم روما" (The Dream of Rome)[6] يعزز فيه وجهة نظر روبرت دال، ونقتبس من الكتاب قوله: "لا بد أنه في الإسلام ما يفسر عدم صعود البرجوازية ولا نشأة الرأسمالية الليبرالية، وبالتالي عدم انتشار الديمقراطية"، وأضاف أن الإمبراطورية الرومانية البيزنطية ومركزها مدينة القسطنطينية هي فقط التي "أبقت شمعة التعلم مضيئة لألف عام".

إذن ما يراه هو أنه بين العصر الكلاسيكي للديمقراطية المجلسية وميلاد الديمقراطية النيابية والتي تعرف بالليبرالية، لم يحدث شيء، وهذا كلام تعوزه الدقة التاريخية، حيث يغفل دور العالم الإسلامي الذي حافظ على روح الديمقراطية المجلسية بالجوهر لا بالإسم فقط؛ حيث رفض القرآن الكريم فكرة الشعب المختار وركز على المصير الإنساني المشترك أو الأمة، وإذا ما نظرنا إلى الطريقة التي انتقص بها الإسلام من الملوك وكذا إلى اكتشافات مثل الأوقاف التي راقبت الحكام، وتأسيس جامعات مثل الأزهر في القاهرة وإلى المسجد وما يمثله كمكان ليس فقط للتعبد وإنما للاجتماع والمشورة، القصد هنا أن ميلاد الديمقراطية النيابية كان عملية طويلة بطيئة ومعقدة وشاركت فيها الكثير من الأيادي ومن بينها يد الإسلام.

---

[4] - When and how a second stage in the history of democracy happened?
- How did this invention happen?
- How was this brand-new historical form of democracy born?

[5]- راجع له: "عن الديمقراطية"، تأليف روبرت أ. دال، ترجمة: دكتور أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1081 كورنيش النيل- جاردن سيتي- القاهرة، الطبعة الأولى 2000. وأيضا: "الديمقراطية ونقادها"، ترجمة: نمير عباس مظفر، مراجعة: فاروق منصور، الطبعة العربية الثانية، 2005، توزيع المؤسسة العربية للدراسات، بيروت- لبنان.

[6] - Boris Johnson: "The Dream of Rome", Harper Perennial, London, New York, Toronto and Sidney, Zweite Auflage, 2007.

من غير الدقيق إذن حسب المؤلف، أن نقول إن الديمقراطية النيابية من اختراع الأرستقراطيين كما قال الأكاديمي الفرنسي "برنارد مانان"، وهي أيضا ليست من اختراع البرجوازية أو الليبرالية كما ظن باحثون مثل "هارولد لاسكي" و"كارل شميت" (Carl Schmitt) و"كارل ماركس". كذلك لا يمكن فهم هذا الشكل الجديد من الديمقراطية ببساطة على أنه حل وظيفي للحرب الأهلية بصفتها تسوية جديدة قائمة على مبدأ اللامبدأ كما يسمى، والذي يغذي الفن العملي الحديث لتعلم الاتفاق على الاختلاف مع الخصوم السياسيين، وهذه كانت وجهة نظر شميت. ولا يمكن فهم الديمقراطية من ناحية قومية كما افترضت المفكرة السياسية الأمريكية "هانا بيتكين" (Hanna Fenichel Pitcn)، عندما اعتبرت إنجلترا المثال الكلاسيكي لنشأة التمثيل النيابي، عن طريق العرف الملكي القديم باستدعاء الفرسان وممثلي المواطنين للقاء مجلس الملك، وباحثون آخرون من بينهم "أوتوفون غيركه" في ألمانيا رأوا أن الديمقراطية النيابية أنتجها الشعب الألماني باعتبارها مثال على محاولاتهم حل التوتر بين الهيمنة (Herrschaft) والتعاونية الجماعية (Genosssenschaft)، وزعم "فرانسيس فوكوياما" (Francis Fukyama) أن الديمقراطية النيابية الليبرالية نشأت من الثورة الأمريكية في عام 1776.

والواقع أن كل هذه الحجج بسيطة بصورة مخلة، والأمور أكثر تعقيدا من هذه التصورات الأحادية، والقصد هنا أن الديمقراطية النيابية ولدت من عدة قوى متفاعلة ومناطق متداخلة في المنطقة الأوروبية الأطلنطية، وقد نشأت غالبا من نتائج غير مقصودة، وبالتأكيد لم تكن حتمية، وبرغم كل هذه التعقيدات أعيد تعريف الديمقراطية بحلول نهاية القرن الثامن عشر لتصبح الديمقراطية النيابية الوافد الجديد على العالم.

وهنا نصل إلى سؤال مثير عن أول من صاغ مصطلح الديمقراطية النيابية في لغات عديدة مختلفة، مرة أخرى نجد أن الديمقراطية تكتم أسرارها وأننا لا نعرف. ويبدو الآن كأن لها جذورا في النطاق الأنغلوهلندي وفي الوصلات الأمريكية الفرنسية، وهي بالتأكيد عبارة ظهرت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، والمذهل أن هذه العبارة استعملها الخطباء والسياسيون والمواطنون وغيرهم، وفي الأغلب لم يفهم مستخدموها معنى العبارة من الأصل.

من المفكرين الذين جلبوا وجهة نظر جديدة في هذه المسألة، الفرنسي "مونتيسكيو"، في كتاب بعنوان "روح الديمقراطية" نشر عام 1748، امتدح الحكومة الجمهورية والديمقراطية، أي أثينا وروما في الوقت نفسه، ولم يدرك أن ما يقوله انتهاك جذري للطرق التقليدية في التفكير في الديمقراطية حينها، ذلك أنه قال في كتابه: "إن الديمقراطية نظام في الناس الذين لهم السلطة السيادية ينبغي أن يقرروا بشأن كل ما في متناولهم"، لكنه أضاف: "وما يتجاوز قدراتهم ينبغي أن يقرروه الوزراء". وهنا نتساءل عما كان يقصد مونتيسكيو بالوزراء؟!

تأتي إحدى الإجابات من "ماركي دارجنسون" (Marquis d'Argenson)، وهو على الأرجح أول من تحدث عن معنى الوزراء والتعريف الجديد للديمقراطية النيابية، في نص بالغ الأهمية ميز فيه بين الديمقراطية الزائفة والديمقراطية الحقيقية وقال: "الديمقراطية الزائفة سرعان ما تنهار إلى الأناركية، فهي حكومة الأكثرية ويصبح الناس في هياج ويزدرون القانون والمنطق، واستبداديتها واضحة من عنف تحركاتها وضبابية قراراتها، لكن في الديمقراطية الحقيقية يكون التصرف عبر النواب المفوضين بالانتخابات، ومهمة الذين انتخبهم الشعب والسلطة التي يحملونها تمثل السلطة العامة".

وعلى الجانب الآخر من المحيط نجد "جيمس ماديسون" (James Madison) أحد واضعي الدستور الأمريكي، يتجنب كلمة الديمقراطية كأنها "جذام"، ومع ذلك اعتبر نفسه من بين من رأوا حداثة التجربة السياسية الأمريكية في ما أسماه تفويض الحكم لعدد صغير من المواطنين ينتخبهم بقية المواطنين، وزميله "أليكساندر هاملتون" (Alexander Hamilton) الذي لعب دورا مهما في كتابة الدستور الأمريكي أيضا، وربما كان الأمريكي الأول الذي وضع كلمتي "ديمقراطية" و"نيابية" جنبا إلى جنب، حتى أنه في مرحلة ما استعمل العبارة الجديدة كليا "ديمقراطية نيابية"، وربما لم يعرف ما كان يقول حسب المؤلف. حيث كان معاديا للحكم الشعبي الذي أسماه في المعتاد الديمقراطية وأدانه باعتباره وصفة للاستبداد وحكم الغوغاء دون ضابط ولا رابط، وقد أنكر في إحدى المرات أن "غياب الإستقرار سمة متأصلة في الحكومات الشعبية".

إن الحكومات الشعبية يمكن أن تحقق السعادة والإستقرار إن اتخذت شكل الديمقراطية النيابية، وهو ما أكده الأسكتلندي "جيمس ويلسون" (James Wilson)، حينما أشار إلى أن الدستور الفيدرالي الجديد للجمهورية الأمريكية فريد من وجهين، إذ أنه يعترف بأن "النيابية ضرورية فقط لأنه يستحيل على الشعب التصرف جماعيا" ولأن "كل أشكال السلطة مستمدة من تمثيل الشعب والمبدأ الديمقراطي يحمل إلى كل جزء من أجزاء الحكومة".

لقد دارت نقاشات ضخمة عن محاسن ومساوئ الأشكال النيابية من الحكم، لكن ما شاع في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وتطلب ألف عام قبلها ليتبلور هو الإيمان بأن الحكومة الجيدة هي الحكومة النيابية المنتخبة دوريا من الشعب. إذن لماذا دعم أنصار الديمقراطية النيابية هذا المصطلح الغريب الجديد؟ وماذا قالوا في صالحها وما مبررات تطبيقها؟ ولماذا اعتبروها تحسينا للنموذج الكلاسيكي المجلسي للديمقراطية؟

ما زال الباحثون والصحفيون والسياسيون والمواطنون يؤمنون اليوم بأن المبرر الرئيسي للديمقراطية النيابية التي نشأت في منطقة الأطلنطي، هو أنها حل فعال لمشكلة الحجم؛ أي مشكلة كيفية حكم الناس وكيفية حكمهم لأنفسهم في مناطق شاسعة، وكان حلا فعالا لنشأة الإمبراطوريات مثل الإمبراطورية البريطانية التي منحت حق الحكم الذاتي لعدد من مستعمراتها في كندا ونيوزيلندا وأستراليا، وكانت تسمى بالحكومات المسؤولة. أو أن الدول الإقليمية الحديثة لا يمكنها ممارسة الديمقراطية المجلسية، ومن ثم تتطلب أشكال نيابية من الديمقراطية لكي يمكن إجراء الانتخابات في المناطق الواسعة فقد أصر "طوماس جيفرسون" على وجود أسباب أخرى تجعل هذا الشكل من أشكال الديمقراطية هو الأفضل، فالديمقراطية النيابية تبرز أهمية القادة، والقيادة تصبح في مركز فكرة الديمقراطية ككل، في مقابل تقديس الزعماء سيدمر الديمقراطية.

إن المبرر الأكبر لتبني الديمقراطية هو أنها أنزلت الزعماء من منازلهم العالية، فالانتخابات العامة تعرضهم لاحقا لسحب التأييد الشعبي لهم ولا تضعهم في منزلة أعلى، وقد أفسحت المجال للسخرية من القادة. وهناك مبرر آخر للديمقراطية في شكلها النيابي، وهو فكرة أن الانتخابات الدورية للنواب مهمة للغاية، لأنها تكشف أن أي كيان سياسي يعاني انقسامات بداخله وأنه مفكك، وأن الانقسامات المجتمعية والخلافات في الرأي بين المجموعات من المهم التعبير عنها علنا، والقصد أن الديمقراطية النيابية اعتبرت شكلا أفضل من الديمقراطية المجلسية

الكلاسيكية، لأنها تقر صراحة بحقيقة الانقسامات الاجتماعية وأهميتها، وتفترض أن الحكومة النيابية بشكلها الديمقراطي ستكون وسيلة جديدة للحكم بناء على الجدارة، ولتحرير المواطنين من انعدام كفاءة القادة.

وآخر تبريرات الديمقراطية النيابية هي مسألة الحدود المكانية؛ فإن كانت الديمقراطية تحمل مبدأ إشراك جميع المتأثرين بالقرارات في اتخاذها، فكيف يمكن وضع مؤسسات تطبق هذا المبدأ على نطاق إقليمي واسع، وكانت الإجابة أن هذا يمكن أن يحدث في إطار إمبريالي أو في إطار دولة السيادة الإقليمية الحديثة. باعتبارها وسيلة للتعامل مع السلطة واختيار رموزها، وقد أدت إلى نشأة العديد من المؤسسات الجديدة التي لم توجد في عهد الديمقراطية المجلسية، فقد كانت الديمقراطية النيابية شكلا جديدا غير مسبوق من أشكال الحكم، ظهر معها إجراء الانتخابات الدورية في إطار الدولة الإقليمية (Periodic Elections) وتمخضت عنها الدساتير المكتوبة،[7] وصار القضاء المستقل يلعب دورا مهما وبدأ حكم القانون (Independent Judiciaries) يكتسب أهمية كبرى، وهذا لم تعرفه الديمقراطية الأثينية على سبيل المثال.

لقد بدأت الديمقراطية النيابية في ذلك الحين ب "دمقرطة" مبدأ السيادة للشعب وحذرت من تقديس مبدأ الشعب السيد؛[8] ومن هذه الناحية كانت الديمقراطية النيابية مهددة وقد تحول هذا التهديد إلى الشعبوية،[9] بما هي الممارسة السياسية التي تؤكد سيادة الشعب في وجه المؤسسات السياسية. لذا فإن الشعب لا يحكم بل يخرج بصفة دورية في الانتخابات ليحكم على ممثليه، وهنا نصل إلى المفكرة السياسية الأمريكية "هانا بيتكين" ومعضلة التمثيل (Paradox of Representation) التي طرحتها، فقد أشارت إلى أن الديمقراطية النيابية في شكلها الانتخابي غريبة، لأن الناس عليهم أن يغيبوا عن المشهد لكي ينوب عنهم آخرون ومع ذلك عليهم أن يحضروا في الانتخابات ليمثلوا أنفسهم، أي أن السبب في إجراء الانتخابات وتجديد عملية التمثيل بصفة دورية هو توقع أن الحكام سيخيبون آمال المواطنين، فالديمقراطية النيابية قائمة على مبدأ الإحباط.

وهنا من المهم أن نفهم التعقيد الفلسفي لمفهوم النيابية أو التمثيل؛ فالنيابية ليست محاكاة والنائب ليس مرآة لمن ينوب عنهم، إن الديمقراطية النيابية تفترض من النائب أن يتصرف بمسافة عمن يمثلهم، وبصفة دورية تتقلص هذه المسافة في وقت الانتخابات، وحين لا تسير الأمور على ما يرام يقال النائب من منصبه.

إنه من المثير للاهتمام النظر في عصر الديمقراطية النيابية وأوجه ضعفها والأزمات أو الأعطاب التي لحقتها، وهنا يمكن القول إن مكمن الصعوبة الأبرز هو تعريف الشعب تعريفا دقيقا، من هم الشعب وفقا لتصور أنصار الديمقراطية النيابية؟

يتضح أن هذا السؤال أثار الكثير من المتاعب في القرنين التاسع عشر والعشرين، هل ينبغي لمجموعات بعينها من الكنيسة أو المتخرجين من الجامعات، أو أهل مناطق محددة، أن يتمتعوا بحقوق أكبر في التمثيل وأصوات أكثر!؟

---

[7] – Modern representative democracies gave birth to written constitutions.

[8]– Representative democracy began the democratization of the people principle. It warned against the fetish of the sovereign people principle.

[9]– Populism: as a style of politics wants to emphasize the people against political establishments.

لقد أثارت هذه المسألة الكثير من الجدل وتداخلت مع مسألة أخرى أكثر تعقيدا وهي كيفية حماية الأقليات، وما إذا كان مبدأ الأغلبية يجب أن يكون مقدسا، ومسألة حكم الأغلبية في شعب ما أنتجت ابتكارات جديدة من قبيل "الغرف العليا"، وهي مجالس ثانية في البرلمان تقوم على مبدأ نيابي مختلف (مثل المناطق الجغرافية)، وأدت المشاكل في تعريف الشعب إلى توترات هائلة وإلى استحداث مفاهيم مثل الديمقراطية الأرستقراطية والديمقراطية الجمهورية والديمقراطية الاجتماعية والليبرالية والمسيحية والبرجوازية والعمالية والاشتراكية، كل هذه المصطلحات الجديدة عبرت عن صراعات مختلفة بين الجماعات والطبقات من أجل الوصول إلى السلطة أي حق التمثيل في الشؤون العامة.

هذا الصراع على هوية الشعب ملأ عالم الديمقراطية النيابية بحماسة كبيرة وأحيانا بالهرج والمرج، وقد تحدث الكاتب والسياسي الفرنسي "أليكسي دو توكفيل" عن ثورة ديمقراطية عظيمة رأى أنها من العلامات المميزة للعصر الحديث تضغط من أجل تحقيق المساواة السياسية والاجتماعية، تكون فيها الديمقراطية ليست مجرد انتخابات بل طريقة حياة، حيث كرامة الأشخاص محفوظة والصراع من أجل منح حق التصويت لكل شخص مركزي.

لقد رأى توكفيل أن الديمقراطية النيابية لا يمكن أن تتعايش مع العبودية السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان قلقا من الإستبداد الجديد ولم يتوقع أن تمثل القومية مشكلة ولم يفهم منطق الأشكال المختلفة من الرأسمالية التي سماها أرستقراطية التصنيع الجديدة (The New Manufacturing Aristocracy).

ضمن هذه الثورة الديمقراطية العظيمة كما سماها توكفيل، اكتسب التمثيل طابعا ديمقراطيا واتسع ليشمل كل السكان وهو ما عرف لاحقا بالحداثة. لكن في الواقع سارت الأمور في اتجاه مختلف، فحق الشعب في التصويت لممثليه مع أنه صار يعتبر حقا شاملا، إلا أنه لاقى الكثير من العقبات خاصة في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي حين سقطت الديمقراطية النيابية في أزمة عميقة للغاية، إذ واجهتها الدكتاتورية العسكرية وعودة الملكية وميلاد الشمولية.[10]

القصد هنا أنه لم يأت العصر الذهبي للديمقراطية النيابية لأنها ولدت ميتة في العديد من المواقف، ففي عام 1941 بقيت 11 ديمقراطية نيابية فقط على وجه الأرض، ووجدت الديمقراطية النيابية في طريقها العديد من التحديات أهمها، كيفية الجمع بينها وبين النظام الرأسمالي، وقد أشار في أوائل القرن العشرين عالم الإقتصاد السياسي الأمريكي "ثورستين فيبلين" (Thorstein Veblen) إلى أن السيادة الديمقراطية كان يجري تحويلها في تلك الفترة إلى غطاء يكشف عري حكومة تتعامل وفقا لمصلحة الطبقات العليا، وقد ظلت مشكلة تعايش الديمقراطية مع الرأسمالية دون حل، وهي جزء من الأزمة الضخمة التي واجهتها الديمقراطية النيابية في تلك الفترة، والمسألة التي لم تحل وهي كيف للديمقراطيات النيابية وشكل الدول الإقليمية أن تتعاملا معا وتتغلبا على التنافسية والنزاع وخطر نشوب الحرب بين الدول الإقليمية.

[10]- Representative democracy came to be confronted with a whde series of challenges. How it could be combined with a capitalist system?

وليست مصادفة أن ما سمي ب "تجربة ويلسون" بالديمقراطية النيابية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى انتهت بفشل ذريع، ما نتعلمه من ذلك العصر للديمقراطية النيابية -مع الأخذ في الاعتبار روحها وتبريراتها والمؤسسات الجديدة التي تولدت عنها- هو أنه لا ضمانات تاريخية لبقاء هذا الشكل من أشكال الحكم، وقد وصفها "ونستون تشرشل" (Winston Churchill) بأنها أسوأ أشكال الحكم.

ثالثا: الديمقراطية الرقابية

بعد هاتين المرحلتين التاريخيتين للديمقراطية كما أوردهما المؤلف، الديمقراطية المجلسية الكلاسيكية (Classical Assembly Democracy) التي نشأت في منطقة سوريا وما بين النهرين وازدهرت لقرون عديدة عدة في شرق المتوسط في بلاد الإغريق، والديمقراطية النيابية (Representative Democracy) التي تطلبت ألف عام لتتبلور وتتضح ملامحها، ننتقل الآن في قراءتنا التحليلية للكتاب، إلى المرحلة التاريخية الثالثة من الديمقراطية التي تسمى "الديمقراطية الرقابية" (Monitory Democracy).

وتستدعي الفكرة تغيرا وتحولا في آفاقنا العقلية وإعادة النظر في الأشياء، ونبدأ هنا برواية شهيرة عن الديمقراطية كتبها الكاتب الأمريكي "هنري آدامز" (Henry Adams) في نهاية القرن التاسع عشر وقد أسماها "الديمقراطية رواية أمريكية"، وبطلتها "مادلين لي" التي تجد نفسها قد سئمت ألاعيب السياسة في واشنطن، سئمت الخبايا والتدافع والشد والجذب، لدرجة أنها تقول في مرحلة ما: "لقد أفسدت الديمقراطية أعصابي، أريد الذهاب إلى مصر".[11]

يتضح أنه بعد 1945 عبر عمليات ومسارات شتى، انتشرت روح الديمقراطية ولغتها ومؤسساتها انتشارا عالميا للمرة الأولى وحتى مصر لم تعد آمنة من روح الديمقراطية، وفي أماكن مثل السنغال والأردن وتونس بدأت الديمقراطية تحدث أثرا، وحين انهار الاتحاد السوفياتي بدأ الكفاح لإرساء الديمقراطية في أرجاء شرق أوروبا وجمهوريات وسط آسيا، وفي الجزائر فاز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالانتخابات لكنها ألغيت ووقعت حرب أهلية بشعة.

والقصد أن الثورة الديمقراطية التي تحدث عنها توكفيل، قد بعثت من جديد في فترة ما بعد 1945 التي سنتحدث عنها، ويطرح هنا سؤال حول تفسير هذه الانتفاضات وهذا الانتشار للديمقراطية في أرجاء الأرض.

إحدى التفسيرات الأبرز لهذه الفترة التاريخية الثالثة، تأتينا من الكاتب والمفكر السياسي الأمريكي "فرانسيس فوكوياما" الذي نشر مقالا سنة 1989 حقق انتشارا واسعا وطرح فيه فكرة "نهاية التاريخ"، في هذا المقال الذي صار كتابا فيما بعد زعم فوكوياما أن انهيار الإتحاد السوفياتي والصحوة الديمقراطية في عدد من القارات دليل حي على أن فكرة الديمقراطية الغربية قد انتصرت،[12] ووفقا له، هذه الديمقراطية الليبرالية على الطراز الأمريكي أظهرت أنها تواجه خصما قويا وأنها في حالة انهيار، حيث يقول: "إن الفكرة التي انتصرت خاصة بعد 1989 هي ليبرالية من حيث إنها تقر وتحمي عبر نظام القوانين حق الإنسان في الحرية، وديمقراطية من حيث إنها توجد فقط بموافقة المحكومين"، إنها إذن رؤية للديمقراطية الليبرالية في صيغة ليبرالية، وقد دعم فوكوياما ما وضعه بتعميم

[11]- Democracy has shaken my heaves to pieces, i want to go to Egypt.

[12]- The collapse of the Soviet Union was living proof that the western idea of democracy actually had triumphed.

هذه الديمقراطية الليبرالية لتصبح "الشكل الأخير" من أشكال الحكم عند البشر، وهي فكرة يفندها الباحثون في العلوم السياسية، بحيث يعتبرون أن الشكل الذي نعيشه الآن هو "اللاليبرالية اللاديمقراطية" الذي أدى إلى بروز ما بات يعرف بالشعبوية.

وهناك تفسير آخر كان له أثر هائل وحاول فهم الجيل السابق الذي نحاول هنا التركيز عليه، ويأتي هذا التفسير من "صامويل هانتنغتون" (Samuel P. Huntington) الذي طرح فكرة الموجة الثالثة من الديمقراطية (Third wave of Democracy)، وقد وقعت موجتان سابقتان وفقا له،[13] الأولى بدأت في نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر بانتصار الديمقراطية الجاكسونية[14] في الولايات المتحدة، وقد أدت هزيمة المجلس العسكري الحاكم في البرتغال والإطاحة بها في 1974 إلى الموجة الثالثة من الديمقراطية، وإذا لاحظنا هذه الاستعارة البحرية في وصف الموجات، وفقا لهانتغتون انحسرت هذه الموجات مثل انحسار الأمواج، لكن في الواقع كان هناك تتابع وتقدم يحدث في هذه الموجات الثلاث، والموجة الثالثة وفقا له هي الأهم قاطبة ففي أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية انتشرت روح الديمقراطية النيابية وضربت جذورها.

وما سيوضحه المؤلف لاحقا، هو أن رؤى فوكوياما وهانتغتون المتشابكة اتضح أنها مضللة بقدر كبير، بحيث أن هذان التفسيران الأمريكيان لانتصار الديمقراطية في الجيل السابق يتضح بالنظرة المتأنية أنهما أقل احتمالا مما يبدوان عليه في بداية الأمر.

صحيح أن الديمقراطية مرت في هذه الفترة التاريخية الثالثة بعملية توطين (Indigenisation of Democracy) والقصد من ذلك، أن روح الديمقراطية ولغتها ومؤسساتها تغيرت حسب السياق الذي تعمل فيه، هذه النقطة الأنثروبولوجية غفل عنها كلاهما.

لكن أكبر نقاط ضعف أطروحة فوكوياما وهانتغتون، هي أنها تتجاهل الأهمية الأساسية لما وقع في أربعينيات القرن الماضي؛ فبعد فترة أسماها "رالف دوراندورف" بحرب الثلاثين عاما في أوروبا، من حربين عالميتين ومعسكرات عمل والنزوح الهائل للشعوب والتدمير الذاتي أو الكلي للديمقراطيات النيابية، ما حدث في الأربعينيات هو آخر تأمل عظيم من الباحثين والكتاب السياسيين والمواطنين وبناة المؤسسات في معنى الديمقراطية ومستقبلها، والمثير للاهتمام أنه في ذلك العقد على امتداد الطيف السياسي من اليسار إلى اليمين، ولنقل "جورج أورويل" (George Orwell) إلى اليسار و"جاك ماريتان" (Jacques Maritain) الفيلسوف الكاثوليكي إلى اليمين، والمذهل أن كل هؤلاء المفكرين والكتاب الذين فكروا في الديمقراطية اتفقوا على أن إساءة استغلال سلطة الدولة والشرور التي تأتي معها هي الخطر الأكبر على شعوب الأرض، لذا على الديمقراطية أن تزداد قوة وتتعامل مع مسألة إساءة استغلال

[13]- Two previous waves: 1- End of the 1820s, with victory of Jacksonian democracy.
2- After 1945, a brief democratic upsurge.

[14] – يقصد هنا بالديمقراطية الجاكسونية، تلك الفلسفة السياسية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر، والتي وسعت حق التصويت ليشمل معظم الرجال البيض فوق عمر 21 عام، كما أعادت هيكلة المؤسسات الفيدرالية. وقد سميت بهذا الإسم نسبة إلى الرئيس الأمريكي "أندرو جاكسون".

السلطة لتأسيس مستقبلها، كما لو كان الحكم خلال الدولة هو المشكلة في حد ذاته ولم يختلفوا أيضا عن أوجه الضعف في الديمقراطية النيابية.

فإن قرأت "لحنة أرندت" (Hannah Arendt) و"ألبير كامو" (Albert Camus) وإن تناولت ما كتبه "بي. آر. أمبيدكار" (B. R. Ambedkar) الذي وضع مسودة الدستور الهندي، وإن نظرت إلى الفقيه الدستوري الألماني "كارل فريدريك" (Carl J. Friedrich)، وأضف إليهم الرموز في لبنان والصين، كلهم اتفقوا في تلك الفترة أن أكبر أوجه الضعف في الديمقراطية النيابية ومركزية الانتخابات العامة فيها، هي أنها تسمح للغوغاء بالوصول إلى الحكم،[15] ومن هناك يمضون نحو تدمير الديمقراطية.

لذا فإن فكرتهم كانت أن الديمقراطية النيابية تعاني من معضلة خطيرة، وهنا يأتي الابتكار وإعادة النظر في المخيال الديمقراطي، والتفكير في بناء مؤسسات تقيد الحكومات المنتخبة وتمنع الفاشية وصعود الديماغوغيين والغوغاء الذين سيدمرون ديمقراطية تشارك السلطة، وقد تحقق إجماع واسع على أن للدساتير المكتوبة والقضاء المستقل أهمية جوهرية، وعلى أن لغة حقوق الإنسان يجب أن تقترن بالديمقراطية للمرة الأولى في تاريخها. وهذا الحس العام في تلك الفترة بأن السلطة يمكن أن تمثل خطورة، وأن السلطة التي يمارسها بعض الأشخاص على آخرين ينبغي تقييدها.

وقد تم تصوير هذا بشكل جميل في عمل بالغ الأهمية بعنوان "أبناء النور وأبناء الظلام" نشره عالم اللاهوت الأمريكي "راينهولد نيبور" (Reinhold Neibuhr) سنة 1945، وهي دفاع جديد عن الديمقراطية، وقد كان نيبور معلم "مارتن لوثر كينغ"، واقتبس من كلامه "باراك أوباما" كثيرا، وقد كتب نيبور: "إن مهالك السلطة غير المقيدة تذكرة بفضائل المجتمع الديمقراطي، لكن الديمقراطية الحديثة تتطلب أساس فلسفيا ودينيا أكثر واقعية، ليس لتتوقع وتفهم المحن التي تتعرض لها فحسب، لكن لتمنح نفسها تبريرا أكثر إقناعا"، وكان أكثر إقناعا في جملة شهيرة يقول فيها: "إن قدرة الإنسان على العدل تجعل الديمقراطية ممكنة، لكن ميله إلى الظلم يجعل الديمقراطية ضرورية".

هذا التركيز على مشكلة الشر السياسي كانت له آثار عميقة على معنى الديمقراطية والديناميات المؤسسة لها، وأدى إلى نشأة ما يسمى بالديمقراطية الرقابية، كما سنرى عند الحديث عن تفاصيلها وديناميكاتها. إذن ما معنى هذه العبارة غريبة الوقع، الديمقراطية الرقابية؟

يمكن القول إنه بعد سنة 1945 بدأت روح الديمقراطية ولغتها وجغرافيتها المؤسسية تخضع لتحور كبير،[16] إن مصطلح الديمقراطية الرقابية شكل تاريخي جديد للديمقراطية، وفيه الانتخابات الحرة والنزيهة لها أهمية محورية وتتطلب اهتماما كبيرا، لكن الديمقراطية تعني بناء وحماية وتغذية والدفاع عن المؤسسات الرقابية المصممة لمنع إساءة استغلال السلطة والتغول على حياة الناس.

---

[15]- The weakness of representative democracy is that it can enable demagogues to come to power.

[16] - After 1945: the spirit, the language, end the institutional geography of democracy began to undergo a major mutation.

لقد نشأت مئات المؤسسات التي تضطلع بالأعمال الرقابية في هذه الفترة التاريخية لم توجد قط من قبل في تاريخ الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، ونذكر منها على سبيل المثال، ممارسة التقاضي من أجل الصالح العام (Public interest litigation)[17] وهو الاختراع الهندي الذي يعني بأن المواطنين يمكنهم تمثيل مواطنين آخرين تعرضوا للعنف والتمييز وتقديم التماس أمام المحكمة لصالحهم، وانظر إلى لجان تقصي الحقائق (Truth commissions)[18] في فترات نهاية الاستبداد أو الدكتاتورية أو العنف الشديد إذ تبرر الحاجة إلى عملية عامة تحدد الضرر الواقع على أيدي النظام السابق، والتي اشتهرت بعد تطبيقها في جنوب إفريقيا. وانظر أيضا إلى المشاركة في وضع الموازنة أو الميزانية التشاركية (Participatory budgeting)[19]، والفكرة هي أن يلعب المواطنين دورا مباشرا أو عبر نوابهم في وضع الموازنات والاتفاق على مشاريع محددة المناطق المحلية منها مثلا.

كل هذه الابتكارات التي حدثت في بقاع مختلفة من الأرض كان لها تبعاتها على طريقة تفكيرنا في الديمقراطية، فعصر الديمقراطية الرقابية يتحسس للغاية من السلطة التعسفية، ويبدو أن هذه المؤسسات الرقابية تعمل على دعم النقاش العام والاهتمام العام.

لقد أدت هذه الابتكارات المتشابكة إلى تغيير الجغرافية السياسية للديمقراطية، وتزايدت أهمية دور الديمقراطيات الرقابية السليمة العاملة بتغذية وحماية المؤسسات في الحكومة والمجتمع المدني في آن واحد، والمذهل هو أن هذه الكيانات الرقابية والمنظمات بدأت تظهر علامات على عملها العابر للحدود، ومحصلة هذا التحول أن الديمقراطية تكتسب معنى جديدا.

يمكننا باطمئنان أن نقول إن الديمقراطية الرقابية ليست مسألة أحادية أي أنها لا تنبعث من مصدر واحد، فهي نتيجة للعديد من القوى المختلفة من الطموحات الشخصية والأعمال وألعاب السلطة، والعواقب غير المقصودة لعبت دورا أيضا. لكن الفتيل الذي أشعل إعادة تخيل الديمقراطية ومحاولة إيجاد شكل جديد من أشكال الديمقراطية أكثر حيوية، ويمكنه من التعامل مع شرور السلطة التعسفية المتركزة، كان هو الحرب الشاملة. وهذا يظهر أن المعاناة التي تخلفها الحرب يكون لها آثار إيجابية، وفي الواقع فإن تجربة الحربين العالميتين في القرن العشرين والدمار الذي لحق بالديمقراطية النيابية، اتضح أن له نتائج إيجابية، فقد كانت الحرب الحافز المبدئي لإعادة النظر في الديمقراطية وممارستها بصورة أخرى.

لكن إن كانت هناك قوة واحدة يمكن القول إنها مكنت هذا التحول التاريخي، فهي بالتأكيد ثورة الاتصالات المستمرة إلى الآن. فتاريخ الديمقراطية ووسائل الاتصال التاريخية يرتبطان؛ حيث أن عصر الديمقراطية المجلسية

[17] – Public interest litigation: citizens can on behalf of other citizens who have suffered violence or discrimination and can lodge an appeal in their support to the courts.

[18]– Truth commissions: the idea is that at the end of a period of autocracy or dictatorship or great violence, there needs to be a public process of coming to terns with domage done by the ancien regime.

[19]– Participatory budgeting: the idea is that citizens directly or through their elected reprentatives can play arole in the formation of budgets and the spending of budgets.

ينتمي بالأساس للتنقل الشفهي الذي كان وسيلة التواصل الرئيسية، ففي المجلس تحدث الكلمة المنطوقة أثرا وبذلك تصبح الديمقراطية شكلا للتواصل يقوم على ما هو شفهي.

أما الديمقراطية النيابية فولدت في عصر الطباعة، عصر الكتاب والمنشور والصحيفة اليومية والرواية والرسالة، والمثير للاهتمام أنها أوشكت أن تتحطم مع وصول البث الإلكتروني من الإذاعة إلى التلفزيون إلى أفلام السينما.

ومن الواضح، أن ثورة شبكة الاتصالات الرقمية التي لم تنتهي بعد، قد ضربت جذورها الآن في كل الديمقراطيات القائمة، فهي أساس ودعامة ومحرك لممارسة الديمقراطية الرقابية، وليس من الواضح ما إذا كانت ستنجو من ديناميكيات هذه الثورة المستمرة، وليس واضحا إن كانت ستنجو من عواصف الشعبوية وضغوطها واللامساواة التي أدت إليها النيوليبرالية وصعود الصين وانحدار الولايات المتحدة الأمريكية، لا توجد ضمانة تاريخية لنجاح الديمقراطية الرقابية. وهنا ننتقل إلى سؤال محوري، وهو من يكترث لاختفاء أو موت الديمقراطية الرقابية؟ ماذا سنخسر؟ ولماذا لا نحتفل بسقوطها؟

ختاما:

يطرح المؤلف هنا مجموعة من الأسئلة عن الأسباب التي تجعل الديمقراطية خيرا، ففي هذه الفترة من العواصف والضغوط أو الفترة الشكسبيرية، فعصر البراءة من حيث التفكير في الديمقراطية والظن بأنها عالمية ومستقبلها مضمون بدأ ينهار. ونطرح هنا السؤال: ما الخير المرجو من الديمقراطية؟ وهل هي نموذج عالمي شامل؟ وماذا سنخسر لو اختفت الديمقراطية من على وجه الأرض؟

وفقا لبعض المحللين والمفكرين السياسيين مثل "ريتشارد رورتي" (Richard Rorty)، هذه الأسئلة لا لزوم لها. وينبغي أن يصبح التفكير في الديمقراطية أكثر سطحية، ومثله مثل المدافعين عن الضعف الفكري أصر في كتاباته عن الديمقراطية، أنها ليست بحاجة إلى تبريرات شاملة وليست قائمة على مبادئ ميتافيزيقية، إنها وسيلة للتعامل مع مسألة السلطة وهي جيدة وفقا لرورتي لأنها اختراع غربي، وقد قال قبل رحيله للصحيفة الألمانية (Suddeeutsche Zeitung)، أن الديمقراطية هبة من الغرب للعالم وما ينبغي فعله الآن هو تغريب بقية العالم.

وهناك وجهة نظر أخرى تقول بأن الديمقراطية تشجع النمو الإقتصادي والعدل، وهي رؤية الباحث الهندي "راجني كوتاري" (Rajni Kothari)، والبعض عدلوا على هذه الحجة وقالوا إن الديمقراطية تعزز النمو الإقتصادي، وعلى سبيل المثال نجد رؤية الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" (Bill Clinton)، الذي أشار إلى أن تمكن الصين من التحول إلى الأسواق وتعزيز النمو الإقتصادي سيحولها إلى ديمقراطية نيابية ليبرالية مثل الدول الغربية.

وتوجد حجج أخرى منها فرضية "السلام الديمقراطي" التي ازدهرت لفترة وجيزة في التسعينات، والتي تقول بأن الديمقراطيات لا تحارب بعضها وأنها في المجمل تضع السلام وتحميه، وهذا غير صحيح. فأثينا كانت في حروب على الدوام فهي من أوائل الديمقراطيات العدوانية، وهناك أمثال "روبرت دال" (Robert A. Dahl) من كتبوا عن الديمقراطية، الذي قال إن الديمقراطية تعزز التنمية البشرية أكثر من أي بديل آخر ممكن. يمكننا الآن طرح سؤال: هل يمكن أن نجد في تاريخ الديمقراطية مبررات صالحة لأعوامنا هذه في بداية القرن الواحد والعشرين؟

الأدلة هنا ليست مشجعة، فعلى سبيل المثال إذا عدنا إلى أثينا وديمقراطيتها المجلسية، نكتشف أنه لا يوجد مفكرين ديمقراطيين عظام في أثينا، لكن من المسرحيات والقصائد والخطب التي وصلتنا يمكن أن نستشف أن الديمقراطية بين مواطني أثينا كانت تعتبر خيرا، لأنها جعلت جيش أثينا قويا وأن مبادئها عززت الإمبراطورية، وهذه بالطبع طريقة غريبة لتبرير الديمقراطية تواجه انتقادات حادة اليوم. إذن ماذا عن عصر الديمقراطية النيابية؟ ما المبررات التي أعطيت لتبنيها؟

نجد هناك مجموعة تبريرات منها وجهة النظر النفعية التي أيدها "جيمس ميل" (James Mill) والد "جون ستيوارت ميل" (John Stuart Mill) في قطعة بعنوان "الحكومة" نشرت عام 1820، يجادل بأن الديمقراطية هي حامية الملكية الخاصة وأخلاقيات الفردانية التملكية، وأنها متسقة مع المبدأ النفعي الذي يقول: "الهدف من الحكومة هو تحقيق أكبر سعادة ممكنة لأكبر عدد ممكن من الناس، وهذا لن يحدث بجعل أغلبية الناس عبيدا"، إذن الخير في الديمقراطية وسبب قبولها هو حمايتها للملكية الخاصة وتحقيقها السعادة القصوى لمواطني أي ديمقراطية. ووجهة النظر هذه تحت ضغط كبير اليوم.

وقد كان في القرن التاسع عشر أحد مناصري تأسيس الدولة الإيطالية "جيسيبي ماتزيني" (Giuseppe Mazzini) الذي تحدث عن الديمقراطية التي تقوم على ما سماه "مبدأ الإنسان"، وهو مبدأ تأسيسي له طابع ديني، من حيث أنه يبرز أن الديمقراطيين مؤمنون بلا معبد، وأنهم يعبدون القانون والتقدم المستمر، وأنهم يدافعون وفق هذا المبدأ عن الاعتقاد بأن كل الناس سواسية، وأن الحب يمكن أن المبدأ المنظم لأي بلد ديمقراطي.

كل هذه التبريرات في عصر الديمقراطية النيابية تبدو قابلة للمساءلة، هناك بعض التفسيرات التي يجب أن توفى حقها، لكن لا يمكنها، بسبب أوجه الضعف الداخلية أو طابعها الطائفي، أن تحل المشكلة وتجيب عن السؤال، حول ما إذا كانت الديمقراطية نموذجا عالميا، ولماذا؟ والآن علينا النظر في هذا السؤال بالضبط، إذن هل هناك طريقة أخرى للتفكير في الديمقراطية باعتبارها وسيلة للحياة؟ أو باعتبارها نموذجا عالميا له أهمية في كل بلدان العالم؟

أحد الاحتمالات التي علينا التفكير بها، هي الطريقة التي تلقي بها روح الديمقراطية بظلال الشك على المبادئ الأولية الميتافيزيقية، وهي المبادئ التي تمثل الأساس العالمي الذي يمكن أن يقف عليه البشر لكي يعيشوا جماعات وفرادى.

يمكن القول إن طريقة التفكير هذه لا تتوافق مع روح وأصالة الديمقراطية. تأمل هذا يمكننا من اعتبار الديمقراطية نموذجا عالميا شاملا، لأنها الحامية لتعدد المثل والنماذج، فهي الطريقة المثلى لأي سياق لوضع المؤسسات وممارسة السلطة دون تدمير تعددية المعتقدات عند الشعب وممثليه. من هذه الزاوية يمكن أن نقول إن الديمقراطية صديقة للاحتمالات المفتوحة؛ أي أنها عندما تسيطر على حياة الناس تشجعهم على رؤية أن المعتقدات المطلقة يمكن التشكيك فيها، وأن الاحتمالات مفتوحة ولا شيء منقوش على الحجر، وأن الوقت يفضح كل المؤسسات ويشكل طريقة معيشتنا في العالم. تشجع الديمقراطية الناس على رؤية أن المفترض لن يحدث

بالضرورة، وأن المواقف يمكن مقاومتها، والكوارث يمكن منعها، والنتائج يمكن تغييرها، وأن حيوات الناس يمكن أن تتغير بخطوات فردية وجماعية.

هذا المبدأ، الذي يعتبر الديمقراطية صديقة الاحتمالات المفتوحة وأنها تثير حسا بالإمكانية وأن الأشياء ليست ثابتة، عبر عنه بطريقة جميلة "نجابولو نديبيلا" (Njabulo Ndebele)، حين قال: "إن الديمقراطية تطمس الحدود بين الاقتناع واليقين، فهي تجعل يعتادون على تجربة تكوين رأي في الصباح وتغييره عصرا، ثم الشعور بالغضب ومعالجة الغضب بالنوم، وتشعر بشعور مختلف بشأن المسألة في الصباح التالي. فالديمقراطية زاخرة بالإمكانية وتوسع آفاق ما يمكن أن يقال ويفعل، وهي لهذا السبب مثيرة للحماس والغضب معا وتتخللها لحظات صعبة ومشاكسة وقبيحة وجميلة".[20] وجوابا على سؤال: هل الديمقراطية خير؟ أجاب: "أن الديمقراطية ليست خيرا في حد ذاتها، بل هي ما يجعل الخير ممكنا".

وهنا نجد طريقة جديدة للتحدث عن الديمقراطية باعتبارها نموذجا عالميا في عصر الديمقراطية الرقابية، فهذه الأخيرة تنحاز للشعب في كل مكان إزاء جهودهم للعيش في مساواة ومقاومة غرور السلطة، التي تأتي مغلفة بمبادئ عالمية كبرى وتحيزات مسبقة، إنها انتقاد للأيديولوجيا والسرديات الكبرى. ويمكن أن نقول إن النموذج الديمقراطي هو حكم المتواضعين من المتواضعين وإليهم في كل زمان ومكان، ومبدأ التواضع وخلقه من أعظم فضائل الديمقراطية، وينبغي ألا نخلط بين التواضع والخنوع أو الخضوع، فالتواضع فضيلة ديمقراطية أساسية وهو ترياق التكبر والغرور؛ فهو أن تحاول العيش دون أوهام وأن تكره التضليل والهراء والأكاذيب والكلام الفارغ، ويأتي –التواضع- من إحساس البشر بأنهم جاءوا من الأرض وإليها سيعودون.

ومن هنا يمكننا القول بأن الديمقراطية شرط مسبق لازدهار القيم وطرق العيش المختلفة في العالم، فهي وصفة لشل يد المتنمرين ومن يجنحون إلى استعمال العنف وأصحاب المصالح الفئوية، وبذلك تكون الديمقراطية الرقابية أكثر الطرق تطورا للتعامل مع السلطة، فهي تتغذى على التوبيخ العام لأصحاب النفوذ، وتسعى لتوفير المساحة لتعدد الأصوات والآراء. وبذلك نرى "إن الديمقراطية ضد التعامل مع الناس كأحجار على رقعة الشطرنج"[21]، كما قال أرسطو.

ومن هذه الزاوية لا ينبغي أن نعتبر مبدأ المساواة مبدأ أوليا من مبادئ الديمقراطية، فحين تؤدي الديمقراطية الرقابية عملها توزع حسا بأن المساواة المركبة من حقائق الحياة، وأن الحلول البسيطة لمأسسة المساواة تثير الجدل في المعتاد، وأن النطاقات المختلفة تتطلب معايير مختلفة للتوزيع المتساوي أو العادل للسلطة، وأن الاختصاصات المختلفة قد تتعارض مع سياسة المساواة، ويرتبط هذا برؤية يصفها "والت ويتمان" (Walt

[20] – "Democracy blurs the relationship between certitude and certainty. It gets people used to the experience of formulating a position in the morning, changing their minds by the afternoon, growing angry, sleeping it off, feeling different again about the same matter next morning. Democracy breeds possibility. People's horizons of what is thinkable and doable are stretched and it is for that reason exciting, infuriating, punctuated by difficult quarrelsome ugiy and beautiful moments".

[21] – Democracy is against the treatment of people as mere pawns on a chess board.

(Whitman بزراعة حديقة بها العديد من النباتات والأزهار والأنواع المختلفة؛ الديمقراطية هنا ليست نصيرة التجانس والقضاء على الاختلافات، إنه في الواقع احتفاء بالاختلاف.

وهناك نقطة أخيرة من تبعات فكرة الديمقراطية الرقابية باعتبارها نموذجا عالميا، لأنها تحمي الناس وبيئاتهم المحيطة من السلطة الغوغائية والأفكار العالمية الزائفة، وهذه النقطة هي أن الديمقراطية تشجع على اتخاذ موقف حريص من العالم، والديمقراطية أكثر بكثير من مجرد وسيلة لإعلام الناخبين وحشدهم، فهي تشمل أيضا التحقق من سلطات الحكومة وتوفير أطر تفسيرية منطقية ومنح الموافقة العامة لأساليب الحياة المختلفة، إنها كل هذا وأكثر. فالديمقراطية الرقابية حين تؤدي وظيفتها لها أهمية إضافية، فهي وسيلة للوقاية من الضرر وأشبه بنظام إنذار مبكر لا غنى عنه، فهي تحذر المواطنين وممثليهم ومؤسسات الدولة، من أن السلطة يمكن أن يساء استغلالها وتتحول إلى سلطة متغولة، والصامتون على تغول السلطة هم في الحقيقة حلفاء لها.

إن الذريعة الحقيقية للديمقراطية هي أن البشرية منحطة لدرجة لا يمكن الوثوق بمنح السلطة غير المقيدة لإنسان على أخيه الإنسان، وقد قال أرسطو إن بعض الناس يستحقون العبودية، ولا نعترض على قوله لكن نرفض العبودية لأنه لا يوجد أحد يصلح أن يكون سيدا. وهناك رأي مشابه عن رفض الديمقراطية للأيديولوجيات الكبرى والسلطة الآمرة عبر عنه "مارت لي" (Martin lee) الذي قال: "في الحياة كما في السياسة لا يمكن أن نثق تمام الثقة من صحة قراراتنا، ولهذا نحتاج إلى ضمانات لإقالة من يتخذون القرارات السيئة من مناصبهم"، وأضاف "إن النظام الجيد هو نظام يمنع الأشرار من ارتكاب الشر، أما في النظام السيئ سيستشري الشر ويمنع الأخيار من فعل الخير، بل ربما يجبرون على فعل الشر". وهذه فكرة جديرة بالملاحظة تقودنا إلى الفكرة الأخيرة، وهي أن الديمقراطية ليست نظاما يمكن صياغته في مؤسسات بالكامل ويصل إلى وجهة نهائية، فالديمقراطية ليست وصفة لتحقيق الجنة على الأرض، وهي لا تورث النعم ومستقبلها لا يشبه ماضيها. لذا فالحديث عن الديمقراطيات الراسخة غير مقبول من هذه الناحية.

ونختم بالسؤال، ما نفع الديمقراطية إن كانت تخيب الآمال دوما وتطلب من البشر أكثر مما هم على استعداد لمنحه؟ ولماذا ينبغي على الناس التمسك بالديمقراطية التي لديهم؟ ولماذا ينبغي عليهم السعي إلى المزيد إن كان لا يمكن تحقيقها بالكامل؟

نستعين هنا بملاحظات الروائي الإنجليزي "إي. أم. فوريستر" (E. M. Forster) الذي امتدح الديمقراطية لسببين، الأول لأنها تعترف بالتعددية، والثاني لأنها تسمح بالانتقاد، والسببان كافيان ولا يوجد داع لإعطاء ثالث. لكننا نقول إنه يوجد سبب ثالث لامتداح الديمقراطية، يحضر في الأذهان أكثر بمرور الأيام في الأعوام الأولى من القرن الواحد والعشرين، ذلك المديح للمشاركة الديمقراطية للسلطة هو أفضل سلاح اخترعه الإنسان في مواجهة الحماقة والغطرسة التي تأتي دوما من السلطة غير الخاضعة للمساءلة، فبدون الديمقراطية ستصبح الأمور أصعب وأعقد وأكثر خطورة بكثير.